

الحكم الرشيد وإسهامه في تحقيق النهضة الاقتصادية

الدكتور : بن الطيبي مبارك – الدكتور :بن السبحو محمد المهدي - كلية الحقوق و العلوم السياسية –جامعة أدرار

الحكم الرشيد وإسهامه في تحقيق النهضة الاقتصادية

الدكتور: بن الطيبي مبارك – الدكتور :بن السبحو محمد المهدي – جامعة أدرار

تاريخ استلام المقال: 2019/09/20	تاريخ المراجعة: 2019/10/04	تاريخ القبول: 2019/12/01
---------------------------------	----------------------------	--------------------------

ملخص :

الهدف الأساسي للاقتصاديات النامية بما فيها الإسلامية الاقتراب اقتصاديا من الدول الغنية، ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الإحاطة بمفاهيم حول الحكم الرشيد ومدى الأثر الذي يحققه تطبيق المعايير المتعلقة به في بناء استراتيجية تنمية والنهوض باقتصاديات تلك الدول وتحقيق التنمية.

نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية اعتماد على منهج علمي نعالج فيه العديد من النقاط المتعلقة

بالموضوع وفق خطة منهجية:

المحور الأول: مفهوم الحكم الرشيد

المحور الثاني: أثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد، الحوكمة، تنمية، شفافية، استثمار.

Abstract:

The main objective of developing economies, including Islamic, is to approach economically from rich countries. Through this paper, we try to grasp the concepts of governance and the extent to which the application of the relevant standards in building a development strategy, promoting the economies of these countries and achieving development. We try to answer this problem based on a scientific approach we address many points related to the subject according to a systematic plan:

The first axis: the concept of good governance

The second axis: the impact of good governance on economic growth.

Keywords: economy, governance, development, transparency, investment.

مقدمة :

صنعت الأزمة المالية العالمية الحدث الأبرز في وسائل الإعلام، وقد ظهرت مصطلحات عديدة سيطرت على التحاليل الاقتصادية والمالية للخبراء، مما زاد من انتشار حالات الذعر وتنامي القلق لدى قادة الدول والقائمين على المؤسسات المالية والبورصات وأصحاب الودائع والمقترضين من البنوك والمتعاملين معها، والمستهلكين المهتدين بارتفاع الأسعار والعمال المهتدين بفقد وظائفهم وغيرهم. ويمكن رصد العديد من الآثار السلبية المتوقعة للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خصوصاً:

- تراجع أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار مما يؤثر على النمو بشكل مباشر في الدول المصدرة للنفط،
- توقف المشاريع الاستثمارية وتراجع وتيرة الإنتاج الصناعي وارتفاع معدلات البطالة في الدول البترولية،
- انخفاض التحويلات المالية.

أمام كل هذا طرحت العديد من الرؤى من أجل إيجاد حل للأزمة وتجاوزها للنهوض باقتصاديات الدول، حيث تنوعت الطروحات بين تشريعية وسياسية ودينية بل حتى فكرية وثقافية. من خلال هذه الدراسة سنحاول أن نعالج إشكالية مدى فاعلية تطبيق مبدأ الحكم الرشيد في النهوض الاقتصادي وتجاوز الآثار السلبية لازمة المالية العالمية. نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية اعتماد على منهج علمي تحليلي وصفي نعالج فيه العديد من النقاط المتعلقة بالموضوع وفق خطة منهجية.

المحور الأول: مفهوم الحكم الرشيد

أولاً: تعريف الحكم الرشيد

إنّ كلمة الحكم الرشيد والتي يصطلح عليها في اللغة الإنجليزية "Governance" مشتقة من الفعل "govern"، والذي يعني الحكم من خلال السلطة، كما يعني أيضاً إدارة شؤون دولة أو منظمة، ويرتبط هذا المصطلح في الإنجليزية بمعاني السيطرة والتوجيه والإرشاد. وبما أنه من المصطلحات الأجنبية الوافدة إلى اللغة العربية، فإن مفهوم الحكم الرشيد يعد كسائر المفاهيم الاجتماعية التي تعثرها إشكالية الترجمة، والسبب في ذلك أنه ليس هناك ترجمة حرفية، تعكس تلك الدلالة التي تعكسها اللغة الفرنسية والإنجليزية، حيث أننا نجد أن لهذا المفهوم مجموعة من الدلالات منها الحاكمة، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكم الرشيد، أسلوب الحكم، التدبير الجيد للشأن العام، القيادية، التلجيم وغيرها من المصطلحات المقابلة¹.

إذن من خلال هذا الاختلاف والتباين في الدلالة، يمكننا القول: أن هذا سيؤدي إلى اختلاف شديد في التعريف وفي النهاية استحالة الوصول إلى مفهوم موحد ودقيق بالنسبة للحكم الرشيد².

ولهذا اختلف المفكرون والباحثون حول الكيفية التي من خلالها، يمكن أن نطلق على نظام صفة الرشاد من عدمه، وفي هذا الإطار يرى الفيلسوف جون جاك روسو بأن الحكم على حكومة ما أنها خير الحكومات، هو سؤال صعب ومعضلة لا تحل، لأن كلا من الناس يريد حلها وفقاً لوجهة نظره

¹ كريم لحرش، لدستور الجديد للملكة المغربي، سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي، النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، عدد03، 2012، ص.13.

² بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، 2012 ص.316.

فالحكام يشيدون بالهدوء والطمأنينة، أما المواطنون فيشيدون بحرية الأفراد، وهناك من يرى أن أفضل الحكومات أشدها صرامة، في حين يرى آخرون أن أفضل الحكومات ألينها أما الفيلسوف الإغريقي أرسطو يرى أن أفضل الدول، تلك التي يسان فيها القانون ولا تتم مخالفته³.

كما أن فقهاء القانون وعلماء السياسة والاقتصاد والوكالات الدولية، لم يجمعوا على تعريف موحد ودقيق بالنسبة للحكم الرشيد وبالتالي لازالوا يعانون من إشكالية تعريف الحكم الرشيد، وذلك بسبب ما سعى كل منهم إلى إبرازه، وبهذا فقد قيل في الحكم الرشيد، تعريفات متعددة ومتنوعة حيث ذهب البعض⁴، إلى التأكيد على أن هذا المفهوم، قد تم استخدامه منذ ما يزيد عن العقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، وذلك " لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية، لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي تقدمي، أي أن الحكم الصالح هو الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتقديم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم". وبخلاف هذا الرأي فقد ذهب جانب من الفقه الفرنسي والألماني إلى أن الحكومة الرشيدة، ليست مفهوما مستحدثاً، وإنما هو مفهوم قديم حديث.

وقد عرف الحكم الرشيد بأنه: "الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية، والاقتصادية، والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون".

³سعود محمد الشاوش. www.almethaq.imfo اطلع عليه بتاريخ 17/08/2013 على الساعة 16: 13: 05
⁴حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ومعايير الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ديسمبر 2004 ص.96.

وقد عرفت المؤسسات المالية الدولية هي الأخرى الحكم الرشيد، واعتمدته كضابط أو معيار يتم الاعتماد عليه، من أجل تقديم المساعدات المالية للدول النامية،⁵ بهدف ضمان سداد تلك المساعدات، والتأكد من أن تلك المساعدات قد وصلت إلى دول ديمقراطية، حيث عرف البنك الدولي⁶ عام 1992 الحكم الرشيد بأنه: " الطريقة التي تتبعها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تملكها بغرض تحقيق التنمية".

ومما يُعاب على هذا التعريف أنه يعتمد على نموذج الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المؤكد أن هنالك عوامل إيديولوجية خلف هذا التعريف، كما أن هذا التعريف الذي أورده البنك الدولي يشوبه الغموض وعدم الدقة، بالنسبة للغموض، فإننا نجد أنه قد أقر بإتباع طريقة لترشيد التسيير داخل الدولة، ولكنه لم يقم بتحديد هذه الطريقة، كما أنه لم يقم بتوضيح الكيفية التي تستخدم بها هذه الوسائل.

أما القول بعدم دقة هذا التعريف، فإن ذلك يتضح من خلال أنه جاء جزئي ومحدود ذلك، لأنه جاء منصب على بعض الجوانب وإهماله لجوانب أخرى مهمة، كالجانب الثقافي والسياسي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعريف الذي تقدمت به لجنة المساعدات التنموية، يتفق كثيرا مع التعريف الذي قدمه البنك الدولي عام 1992، بالقول أن الحكم الرشيد يعني: " استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحقيق التنمية"⁷

⁵ عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص 137.
⁶ بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، 2012، ص 319.
⁷ احمد فتحي الحلو، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 1012، ص 29.

وبالتالي فإن نفس الانتقادات التي وجهت للتعريف الذي قدمه البنك الدولي، يمكن تقديمها لهذا التعريف الذي جاءت به لجنة المساعدات التنموية.

والحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية⁸، هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقراً، وفي هذا السياق يمكن النظر إلى هذا المصطلح⁹ على أنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها، من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم".

أما بالنسبة للمشرع الجزائري¹⁰ نجده هو الآخر قد عرف الحكم الرشيد بأنه: " هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية". وقد تم استعمال هذا المصطلح مرة أخرى في نص المادة الحادي عشر من نفس القانون.¹¹ وذلك في إطار التسيير الذي يهدف إلى ترقية الحكم الرشيد في مجال تسيير المدن، والذي يكون عن طريق ما يأتي:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة،

- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها،

⁸ عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية) مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، 2004، ص 107.

⁹ عبد النور ناجي، المرجع نفسه، ص 107.

¹⁰ نص المادة 2 من القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. ج رعد 15 الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

¹¹ القانون رقم 06/06، المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

- تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركات الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة
- دعم التعاون بين المدن.

من خلال التدقيق في تعريف المشرع الجزائري للحكم الرشيد، نجده قد اعتمد معيارين وهما مؤشر السلوك، وذلك عندما تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، ومؤشر التسيير وذلك من خلال إشارته للعمل في إطار الشفافية¹².

ومما هو جدير بالذكر أن مصطلح الحكم الرشيد قد تمت الإشارة إليه ولأول مرة من خلال نص المادة 2/192 من دستور 1996 والذي نص على أن " يساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الرشيد والشفافية في تسيير الأموال العمومية.

إنّ وجود مؤسسات ديمقراطية في أوروبا الغربية واحترامها لحقوق الإنسان، جعلها تتأخر في قبول الحكم الرشيد، إلا أنها سرعان ما قبلت ذلك المفهوم، بعد ما تبين لها أن ما لديها من احترام لحقوق الإنسان والديمقراطية، يحتاج إلى المزيد من الجهد حتى يبلغ مرحلة الحكم الرشيد¹³.

إذا فالحكم الرشيد في المفهوم الأوربي، هو مجموعة من اللوائح والإجراءات والسلوك، تدعم الشفافية والمشاركة والمساءلة والكفاءة، وتناسق السياسات العامة، ويهدف إلى القضاء على السلبات في مجال الديمقراطية في أوروبا.

وفي بيان صادر عن مفوضية الاتحاد الأوربي بتاريخ 08 مايو 2001، تم توضيح أن الابتكار الأساسي في اتفاقية كوتونو هو الالتزام بالحكم الرشيد، وقد تم تعريفه على أنه الإدارة الشفافة والقبالة

¹² عمار بوضياف، شرح قانون الولاية الجزائري، جسر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص 164.
¹³ احمد المفتي، الحكم الرشيد في التجربة الدولية، مجلة العدل، وزارة العدل، الخرطوم – السودان، عدد 21، 2007 ص131.

للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، وذلك من أجل التنمية المنصفة والمستدامة، وذلك ضمن بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون. ولقد توصل النقاش بين الاتحاد الأوربي، والدول الإفريقية والكاريبية والباسيفيكية حول الحكم الرشيد إلى الآتي.

1- الالتزام بالحكم الرشيد كعنصر إيجابي وأساسي للشراكة، وأن يكون موضوع الحوار منتظم، وأنه مجال لدعم مجتمعي نشيط.

2-الاتفاق على أن حالات الفساد بما في ذلك الرشوة تشكل انتهاكا للحكم الرشيد، وتتطلب إجراءات لمعالجتها، ولقد تم تبني إجراءات تشاور لمعالجة حالات الفساد¹⁴.

مما سبق يمكن ملاحظة أن مفهوم الحكم الرشيد الذي صاغته المؤسسات المالية الدولية قد كان يهدف إلى تحقيق مصالح الدول الكبرى، من خلال فرض مجموعة من الإجراءات الاقتصادية كشرط للحصول على المعونات، وبالتالي فالحكم الرشيد بهذا المعنى، لا يساعد الدول النامية على الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.

ثانيا: معايير الحكم الرشيد .

إنّ محاولة تعميم معايير موحدة على كافة الشعوب، قد يحمل بعض التعسف الذي ينتج عنه عدم احترام الخصوصيات الثقافية، والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول، لذلك ينبغي في البداية تكييف معايير الحكم الرشيد مع وضعية وظروف كل دولة، كما أن هذا التكييف يعتبر ضروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى التطبيق العملي، الذي يعمل

¹⁴ احمد المقتي، المرجع السابق، ص 132.

على تطوير الحكم، مما سيسمح بالرفع من مستوى المساءلة، وسيادة القانون، بالإضافة إلى العمل على تحقيق المساواة.

1- المساءلة

لقد اهتم الباحثين والدارسين بموضوع المساءلة Accountability؛ إذ أنهم وضعوا لها تعريفات عديدة، ولكن ما يلاحظ على هذه التعريفات أنها كانت متباينة، إلا أن هذا التباين راجع في الأساس إلى الزاوية التي ينظر منها كل باحث في تعريفه للمساءلة، ومن بين التعاريف التي شاع استخدامها في هذا الشأن، ذلك التعريف الذي يعرف المساءلة على أنها: " مساءلة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر، وذلك بشأن نتائج أو مخرجات ذلك العقد، والتي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة". يلاحظ على هذا التعريف أن الموظف الذي تسند له مهمة القيام بوظيفة معينة، ويعطى الآليات اللازمة لأداء تلك الوظيفة، يكون مسؤولاً عن أداء مهام وظيفته، طبقاً للشروط والمواصفات التي يتم تحديدها مسبقاً¹⁵.

فالحكم الديمقراطي الرشيد يحتاج إلى مؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة، وذلك حتى لا يتسنى لها إساءة استخدام السلطة¹⁶، كما أن المساءلة والشفافية تعد من الخصائص الأساسية لحسن سير المؤسسات، وحسن أداء القطاع العام، والعلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن العناصر المهمة في المساءلة أيضاً، القدرة على إخضاع متخذي القرار في الحكومة، والقطاع

¹⁵ عبد العزيز جميل مخيمر (وآخرون)، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص.115.

¹⁶ حسين عبد القادر، الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011-2012، ص.24.

الخاص والمجتمع المدني للمساءلة بجميع أنواعها،¹⁷ وكذا استدعاء المسؤولين في الدولة وموظفي القطاع العام، لإبلاغ المواطنين بالقرارات والإجراءات التي تؤثر عليهم، فضلا عن المساءلة المالية، وتعد المساءلة من الأمور الصعبة التي لا يمكن الوصول إليها، إلا إذا كانت هناك معلومات كافية، بالإضافة إلى وجود درجة من الشفافية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعزيز تبادل المعلومات، وكذا إنشاء آليات المساءلة، التي تقوم على معلومات موثقة وسجلات وحسابات، فغياب قدرة الدولة على مراجعة الحسابات وأساليب التقويم والمتابعة، والتأخر لفترات طويلة في تقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى الهيئة التشريعية، هي علامات تحذير أن الحكومة لا تخضع للمساءلة من قبل المجلس التشريعي عن أعمالها.¹⁸

يقصد بالمساءلة تلك العمليات والأساليب، التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقا لما هو مخطط لها، وضمن أقصى المستطاع، وبهذا فإن المساءلة تختلف اختلافا كاملا عن التحقيق والمحاكمة، هذا لأن الهدف من المساءلة، هو التأكد من أن الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف، وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود نظام جيد للإدارة، يشتمل على رقابة داخلية، للتأكد من تحقيق الفاعلية والكفاءة في خدمة الصالح العام، بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات التي تكونها الحكومة للإجابة مباشرة عن استفسارات الناس.¹⁹

¹⁷ الحكومة المنفتحة مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري القاهرة، أغسطس 2011. <https://www.google.dz/url> اطلع عليه بتاريخ: 2015/02/11 على الساعة 15:35.

¹⁸ مركز العقد الاجتماعي، مابين الفساد والحكم الرشيد: نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية، 2010 <https://www.google.dz/url> اطلع عليه بتاريخ: 2015/02/11 على الساعة 10:20:17.

¹⁹ شعبان فرج، الحكم كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر. دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص.21.

وتشمل المساءلة حق الشعب في مساءلة حكومته، حول كيفية استعمالها للسلطة وإدارتها للموارد، والمساءلة تحتاج إلى الشفافية والتوصل الكامل إلى المعلومات، كما أن تكريس مبدأ المساءلة يقتضي أن يتمكن المواطنون من معرفة آليات عمل حكومتهم، وفي المقابل على الحكومة أن تمكنهم من الوصول إلى تلك المعلومات، والمساءلة تعني كذلك وضع التدابير اللازمة والحلول المناسبة، حينما تتجاوز الدولة حدودها بانتهاكها لحقوق الإنسان، أو خرقها لأحكام القانون²⁰.

والمساءلة بمفهومها العام تستوجب من كل شخص، قد حصل على تفويض من جهة معينة من جهات الدولة بصلاحيات وأدوات عمل، أن يجيب بكل وضوح عن كيفية التصرف، واستخدامه للموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه²¹.

وبالنسبة لمفهوم المحاسبة نجده يندرج تحت تعريف المساءلة، إذا فالمحاسبة هي أسلوب يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء، عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة والأشخاص المسؤولين من جهة أخرى، وفقا لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياته الإدارية، كما أن المحاسبة لا يمكن أن تكون سارية بدون الشفافية وحكم القانون²².

والمساءلة من حيث علاقتها بإدارة الأموال العامة، تشكل معيارا آخر من معايير الإدارة العامة السليمة. وتتطلب المساءلة وجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية، خصوصا من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز الحكوميين، وإساءة استعمال الموارد أو السلطة،

²⁰ -almethaq.info/news/article183.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/08/17 على الساعة 05:13:16

²¹ احمد فتحي الحلو، المرجع السابق، ص. 33.

²² احمد فتحي الحلو، المرجع السابق، ص. 34.

ومن الضروري أيضا وجود نظم صارمة للإدارة والمحاسبة والتدقيق والرسوم الجمركية جنبا إلى جنب، مع عقوبات تطبق بحق مرتكبي المخالفات المالية والإدارية²³.

2- سيادة القانون

إن سيادة القانون تعد بمثابة حجر الزاوية للحكم الرشيد، وهذا ما يتطلب وجود قواعد وأطر قانونية عادلة، يتم فرضها على جميع المواطنين من دون تمييز، كما أن سيادة القانون لا تعني ضرورة تطبيق قانون معين، كالقانون الأنجلو ساكسوني أو الفرنسي، وإنما يقصد بذلك وجود نظام قانوني واضح للفصل في المنازعات، وتشمل سيادة القانون كذلك أن يكون هذا القانون معلناً ومعروفاً للمواطنين سلفاً، وأن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ، وأن توجد الوسائل الكفيلة بتنفيذها، وأن يتم حل الخلافات والمنازعات عن طريق أحكام باتة ونهائية معلومة للجميع، وتصدر عن سلطة قضائية مستقلة.

وتقتضي سيادة القانون كذلك ضرورة بناء صيغة حكم مستقرة وتطويرها، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً من دون اللجوء إلى العنف، وهذا ما يتضمن نوعاً من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية السياسية على قواعد التنافس²⁴.

من ناحية أخرى فإن سيادة القانون، تعني أن القاعدة القانونية تأتي فوق جميع الإرادات سواء كانوا حكاماً أو محكومين، وتلزم الجميع باتباع أحكامها، فإن لم يلتزم الحكام بإتباع أحكام القاعدة القانونية، انقلبت تصرفاتهم المخالفة للقانون إلى تصرفات غير قانونية وغير مشروعة.

²³ محمد فهمي درويش، مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2010، ص. 203.
²⁴ كريم لحرش، المرجع السابق، ص 40.

يعتبر الحكم الرشيد أحد أهم العوامل التي تلعب دورا مهما في العملية التنموية، وذلك بتشجيعه لمبادئ المساءلة والشفافية والكفاءة، وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، وعلى هذا الأساس فإن انخفاض مستويات سيادة القانون في بعض المؤسسات، يؤدي بطبيعة الحال إلى معدلات عالية من الفساد، مع عواقب وخيمة فيما يتعلق بثقة الجمهور، وتنفيذ الأنشطة خاصة الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، وخفض مستويات التعليم، وانحيار شبكات الأمان الاجتماعية، وكلها عوامل ضرورية من أجل التنمية المستدامة²⁵.

3- المساواة

تعد المساواة بين كافة المواطنين أحد متطلبات الحكم الرشيد، وهذا لأن تحقيق مصالح ورفاهية واستقرار المجتمع، تعتمد على ضمان أن جميع أفرادهم يشعرون أنهم جزءا من هذا المجتمع، ولا يشعرون بالتهميش أو الإقصاء، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة، من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي²⁶.

ومما يميز مبدأ المساواة في الإسلام عن غيره في النظم الأخرى، هو رفضه القاطع للتمايز الطبقي والتفاوت بين الاجناس، واعتبار التقوى والعمل الصالح معيار التمايز الوحيد بين الناس²⁷. وعندما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاملة، ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة وأن يكون التكليف وحده هو الذي يكفلها، فجعلها عدالة إنسانية شاملة، وأقامها على ركنين قويين، وهما الضمير البشري من داخل النفس، والتكليف القانوني في محيط المجتمع، وزاوج بين هذه

²⁵ أحمد فتحي الحلو، المرجع السابق، ص 43.

²⁶ أحمد فتحي الحلو، المرجع السابق، ص 36.

²⁷ كريم لحرش، المرجع السابق، ص 18.

القوة وتلك، مثيراً في الوجدان الإنساني أعمق انفعالاته، غير غافل عن ضعف الإنسان وحاجته إلى
الوازع الخارجي²⁸.

ثالثاً: البعد الاقتصادي كأحد أبعاد الحكم الرشيد

إنّ هذا البعد يتجسد في تحقيق الرشاد الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن لهذا الرشاد مجموعة
من الآثار والانعكاسات، على إشكالية العدالة التوزيعية والفقر والمستوى المعيشي للمواطنين، إذن
فالرشادة تتطلب من الدولة الحديثة أن تكون لها قوانين تحمي الحقوق الأساسية للإنسان، بالإضافة
إلى وجوب سعي الدولة من أجل التقرب من المواطنين²⁹. وتعلق هذا البعد بطبيعة السياسات العامة
في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطن، من حيث الفقر ونوعية الحياة، وعلاقتها مع
الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى. ويعد هذا البعد اقتصادي، لأنه يشترط الفعالية في نشاط
الحكم، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، أما كونه اجتماعي، فذلك لأنه يعمل
على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية.

ويشترط هذا البعد الفعالية في نشاط الحكم، وذلك من خلال الاستعمال العقلاني للموارد
العمومية، وعلى الصعيد الاجتماعي يعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية، وهو ما
سيعمل على وضع المواطنين في صلب الإصلاحات الإدارية³⁰.

والواقع أن هذا البعد يهدف كذلك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال اعتماد قوانين مرنة
وإصلاحات اقتصادية، والسعي من أجل محاربة مظاهر الفساد الاقتصادي ومعاينة المتسببين فيه، مع

²⁸ أحمد فتحي الحلو، المرجع نفسه، ص 46.

²⁹ إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الرشيد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم
الاقتصادية - جامعة الجزائر 3، 2007، ص 145.

³⁰ حسين عبد القادر، الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011-2012، ص 45.

ضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام، وهذا من أجل ضمان الاستقرار في البيئة التنظيمية لنشاطات مختلف القطاعات، وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية، في ظل الكم الهائل من المعلومات حول البيئة الاقتصادية، وهو ما يعد عامل من بين أهم العوامل المخفضة لمخاطر الاستثمار، بالإضافة إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع إمكانياتهم.

إنّ هذا البعد يسعى إلى تشجيع القطاع الخاص، وتمكينه من أداء أدواره، واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية، وحرية دخول السوق، من أجل تحقيق الرشاد الاقتصادي، وهذا لأن الهدف من انتهاج سياسة الحكم الرشيد، يتمركز في تحقيق الدولة للاستقرار السياسي، وفتح مجال القطاع الخاص، مع إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة³¹. كما أن مفهوم الحكم الرشيد يتضمن دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص؛ حيث تتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج، وكذا العمل على توفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى معيار الإدارة الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي؛ حيث تقوم بتقويم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين.

والواقع أن عدم فاعلية هذا البعد أو غيابه سيؤثر في المقام الأول على الفقراء، لأنهم لا يملكون السلطة والمال اللازمين للاستجابة لعدم كفاءة النظام، وهو ما يجعلهم الأكثر تأثر من الأغنياء، بسبب عدم استجابة السياسات لرغبتهم، وعدم الاستخدام المناسب للموارد العامة، من سلع

³¹ سارة دباغي الحكم الرشيد كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة فكر ومجتمع، العدد 31، يونيو/حزيران 2016، ص 32-33.

وخدمات اجتماعية كالتعليم، وعدم الكفاءة في توصيل الخدمات المقدمة لهم، أو حتى بسبب عدم قدرتهم على التمتع بحقوقهم القانونية.

المحور الثاني : أثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي

أولاً: الحكم الرشيد كعنصر دعم لنمو المؤسسات الاقتصادية

الشركات والمؤسسات لا تستطيع أن تسمح لنفسها برؤية ذاتية ذائعة الصيت، نظراً لغياب: الصرامة غير المقبولة، غياب الشفافية وكذلك الصيرورة غير المسؤولة في الأعمال، لذا يجب إعادة الثقة إلى المجتمع والجمهور وكل المشاركات، من خلال التفاعل مع مختلف المشاكل المرتبطة بالحكم الرشيد للمؤسسة كما يرى بذلك GulerManisaliDarman في كتابه الموسوم: (gouvernance de l'entreprise dans le monde entier)، فالحكم الرشيد في المؤسسة يسمح للشركات بتحقيق أهدافها الاقتصادية عبر الحفاظ على مصالح المساهمين وعبر احترام التشريع ساري المفعول، وكذلك الإيضاح للجمهور العريض كيف أن الشركة تقوم بأداء أعمالها وفق المنطق العقلاني الرشيد.

ويعبر عن الحكم الرشيد في المؤسسة، بأنه: "العلاقة بين الإطارات العليا، المدراء، المستثمرين، الأشخاص والمؤسسات التي تستثمر رؤوس أموالها للحصول على عائد على الاستثمارات " وللحكم الرشيد هدف ضمان أن مجلس الإدارة يقبل مسؤولية الأهداف المتبعة من طرف المؤسسة، حيث أن الشركة في - حد ذاتها - يجب أن تتطابق أهدافها مع التشريع والقوانين سارية المفعول³².

³²الأخضر عزي، " فعالية الحكم الرشيد (الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات " (إشارة الى واقع الخصوصية في الجزائر، المؤتمر العلمي الأول حول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 15-16 تشرين الأول-2008، ص.11.

ثانيا: مساهمة الحكم الراشد في ترشيد الإنفاق العام

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدول وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة فضلا عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازنتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وانطلاقا من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازي للموازنة العامة الدول على النهوض بمستويات اقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع، ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند الكثير من المفكرين والاقتصاديين المعاصرين، وبالتالي ازدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة واقترح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها.

ويقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (أفراد، أسر، منظمات، حكومات...)، وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى اتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشيد والعقلانية في توزيع برامجها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة³³.

³³ نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 7، ع 2، 1992، ص 39.

فترشيد الإنفاق العام إذن يتضمن ضبط النفقات العامة وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتفادي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة³⁴.

وإذا كانت الشفافية والمساءلة من المبادئ الهامة للحكم الرشيد، وهما أداتان مهمتان لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي والحفاظ على المال العام، فإن تطبيق هاذين المعيارين والعمل بهما في إعداد الموازنة العامة للدولة من أهم أولويات المالية المعاصرة الرشيدة التي تسعى الدول بكل الوسائل المتاحة لديها إلى الوصول إليها³⁵.

فالشفافية لها أهمية كبيرة في ترشيد الإنفاق العام لأن المبادئ التي تقوم عليها تعتبر من أهم مبادئ الحكم الرشيد، وهي شفافية المالية العامة توفير المعلومات الموثوقة والآنية، المتعلقة بالنشاطات والإجراءات والقرارات والسياسات التي تتخذها الدولة ومؤسساتها المختلفة وضمانا لوصول إليها، كما يقصد بها إطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المطلوبة عن الأنشطة الحكومية³⁶.

³⁴ شرياق رفيق، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني " الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر " المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، يومي 19 و 20 أفريل 2016، ص.07.

³⁵ قميني وهيبه، الحكم الرشيد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر (2008-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2015، ص.59.

³⁶ تتمثل أهم مبادئ شفافية المالية العامة في النقاط التالية:

- وضوح الأدوار والمستويات،
- علانية عمليات الموازنة،
- إتاحة المعلومات للاطلاع العام،
- ضمان صحة البيانات والمعلومات.

كذلك تعد المساءلة واحدة من أهم المعايير التي تساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي بفضل ما تضمنه هذه الأخيرة من حماية للمال العام وحرص على تطبيق القوانين والعمل بها. وقد رأينا أنها مجموع آليات الإبلاغ عن استخدام الموارد العامة وعواقب الفشل في تحقيق الأهداف المحددة للأداء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المشاركة في إعداد الميزانية تعد بدورها ضمانا لترشيد الإنفاق العام إذ يمكن فهم دور المجتمع المدني في خلق بيئة مناسبة تساعد على تحسين مردودية المال العام، من خلال التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية ومن ثم سبل المشاركة في إعداد الموازنة العامة للدولة، ويتوقف نجاح السياسة الاقتصادية عموما والمالية منها على وجه الخصوص في تحقيق أهدافها التنموية على عاملين أساسيين هما، الموارد المتاحة للمجتمع من جهة والكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد من جهة أخرى، ويمكن المشاركة الفعالة لكافة فئات المجتمع في إعداد الموازنة من تحقيق المساءلة، ما يجعلها تعمل على ضمان استخدام أفضل للموارد المتاحة³⁷.

ثالثا: دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية .

لا يمكن الفصل بين الحكم الرشيد و التنمية المستدامة، فهناك ترابط و تشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الرشيد والتنمية بصفة دقيقة، نظرا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير أنه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دورا أساسيا في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية

³⁷ قميني وهيب، الحكم الرشيد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر (2008-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2015، ص.64.

والمالية من أجل التنمية العادلة والمستدامة ،وعلاوة على ذلك فإنه في ظل الحكم الرشيد هنا كإجراءات واضحة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطات العامة،وتوفر القدرة على إنفاذ الحقوق والالتزامات من خلال آليات قانونية،ومشاركة للفاعلين من منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص في عمليات صنع القرار وفي جهود التنمية، لأن هذه الأخيرة إذا لم تنفذ بالشراكة مع الأفراد والجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في عملية التنمية بشقيها التخطيط والتنفيذ تعد القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.

ويمكن تلخيص تلك العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات، وأخيرا عملية توزيع الدخل، وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب إتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات مكملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفاء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية،طبيعية، مالية،تكنولوجيا)....و يعد هذا الأمر مهما جدا في إحداث تنمية مستقبلية،لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع ،وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبا على الأهداف المرجو تحقيقها ،ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤديهم نتقو يضل عملية التنمية وإضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر،لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح،وأن يكون المسؤولين فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهدافها المنشودة، كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها، وأن تشرك كل أطراف الحكم فالكل معني بالمشاركة في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر حسب النظام

السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، لتأتي العملية الثالثة والتي تعقب تطبيق تلك السياسات والبرامج التي تموضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها و كميتها وجودتها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح.

أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة و المتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبى حاجياتهم، وهنالك بالسياسة المالية للدولة دور مهمهما عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتينبغي في ظل الحكم الرشيد أن تهتم بتلبية حاجيات الطبقات الفقيرة وتحقيق الاستقرار والنمو في الدولة و تباعد عن كل أشكال الإسراف والتبذير³⁸.

إن الحكم الرشيد مرتبط ارتباطا وثيقا وهو ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة. ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساسا المحاسبة لأي حكومة.
- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

³⁸ شعبان فرج، الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص.36.

- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احترام ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد³⁹.

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحكم الرشيد ومفهوم التنمية على الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية وترسيخ الحكم الرشيد في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات وسيترك هذا أثرا إيجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوصا المتعلقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في إنفاذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة⁴⁰.

³⁹ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد ، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007، الموقع الإلكتروني : www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc، تاريخ الاطلاع 2018/03/01.

⁴⁰ عمراني كربوسة، الحكم الرشيد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص.07.

خاتمة :

ختاما نقول أن التركيز على المشروعات الكبيرة الجديدة اقتصاديا أو أي حل قانونيا كان أو سياسي وحده لا يكون كافيا لتحقيق النهوض الاقتصادي في ظل وجود الأزمة العالمية والوضع الاقتصادي الراهن الذي تعاني منه قطاعات متعددة. ولهذا فإن الإستراتيجية المثلى لابد أن تكون إستراتيجية الارتكاز على مختلف الأسس الثقافية والسياسة والاقتصادية والقانونية مع ضرورة الاستهداء بمعايير الحكم الراشد نظرا للإيجابيات التي تحققها.

كما أنه لابد من ضرورة ترسيخ قيم الحكم الراشد خصوصا المناطق التي تعاني من الركود وضعف النشاط الاقتصادي، مما يساعدها على تخطي مختلف أزماتها وتحقيق مصطلح النهوض الاقتصادي الذي يتعدى الرؤية التقليدية القائمة على تحقيق التنمية إلى تحقيق تحولات اقتصادية وتكنولوجية، وتنظيمية عميقة.

قائمة المراجع:

1. أحمد المفتي، الحكم الرشيد في التجربة الدولية، مجلة العدل، وزارة العدل، الخرطوم - السودان عدد 21، 2007.
2. أحمد فتحي الحلو، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 1012.
3. إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الرشيد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر 3، 2007.
4. بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، 2012.
5. بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، 2012.
6. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح ومعايير في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2004.
7. حسين عبد القادر، الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011-2012.

8. حسين عبد القادر، الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011-2012.
9. سارة دباغي الحكم الرشيد كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة فكر ومجتمع، العدد 31، يونيو/حزيران 2016. الأخضر عزي، " فعالية الحكم الرشيد (الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات " (إشارة إلى واقع الخصوصية في الجزائر، المؤتمر العلمي الأول حول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 15-16 تشرين الأول-2008.
10. سعود محمد الشاوش. www.almethaq.imfo اطلع عليه بتاريخ 17/08/2013 على الساعة 16:13:05
11. شرياق رفيق، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني " الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر" المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار، يومي 19 و20 أفريل 2016.
12. شعبان فرج، الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2012.
13. شعبان فرج، الحكم كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر. دراسة حالة الجزائر(2000 - 2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2011- 2012.

14. عبد العزيز جميل مخيمر (وآخرون)، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2000.
15. عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، 2004.
16. عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012.
17. عمار بوضياف، شرح قانون الولاية الجزائري، جسور، الجزائر، الطبعة الأولى 2012.
18. عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007.
19. القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. ج رعدد 15 الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.
20. قميني وهيبة، الحكم الراشد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر (2008-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2015.
21. قميني وهيبة، الحكم الراشد ومساهمته في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر (2008-2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/2015.

22. كريم لحرش، لدستور الجديد للملكة المغربي، سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، عدد03، 2012.

23. محمد فهم درويش، مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.

24. نائل عبد الحافظ العواملة، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد7، ع2
1992. <https://www.google.dz/url> اطلع عليه بتاريخ: 2015/02/11
على الساعة 17:20:10

25. <https://www.google.dz/url> اطلع عليه بتاريخ: 2015/02/11 على
الساعة 35:15

26. www.almethaq.info/news/article183.htm، تم الاطلاع عليه
بتاريخ 2013/08/17 على الساعة 05:13:16

27. www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc
تاريخ الاطلاع 2018/03/01.